

المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
- معدل التضخم

2. سوق العمل

- القوى العاملة
- معدل البطالة

3. القطاع النقدي

- عرض النقد M2
- إجمالي الودائع
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة
- احتياطيات العملات الأجنبية

4. المالية العامة

- الإيرادات العامة
- النفقات العامة
- عجز الموازنة العامة
- الدين العام

5. سوق عمان المالي

- حجم التداول في بورصة عمان
- الأرقام القياسية لأسعار الأسهم

6. القطاع الخارجي

- الصادرات
- المستوردات والعجز التجاري
- توزيع الصادرات الوطنية حسب التكتلات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية الصناعية

1. العلاقات التشابكية والأثر الاقتصادي

والاجتماعي للقطاع الصناعي

2. الإنتاج الصناعي

- النمو الصناعي
- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

3. العمالة والمنشآت ورأس المال في القطاع

الصناعي.

- عدد المنشآت العاملة
- عدد العاملين في المنشآت
- حجم رأس المال المسجل

4. الصادرات الصناعية

- حجم الصادرات الصناعية قطاعياً
- نسبة الصادرات القطاعية من إجمالي الصادرات الصناعية

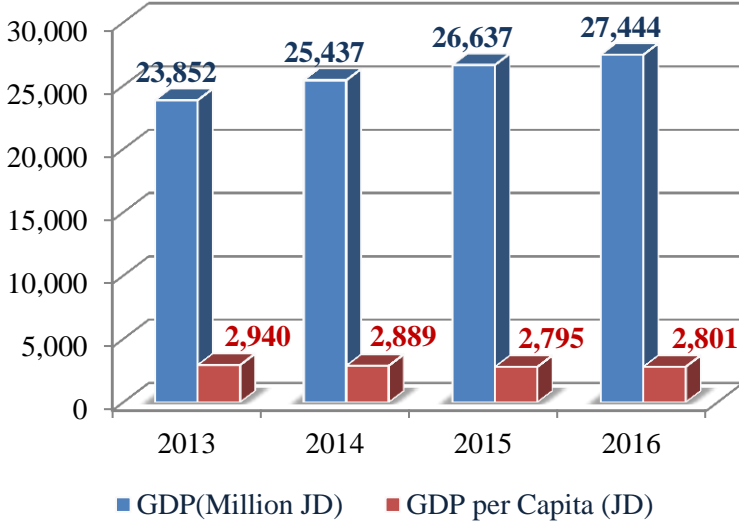
المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي

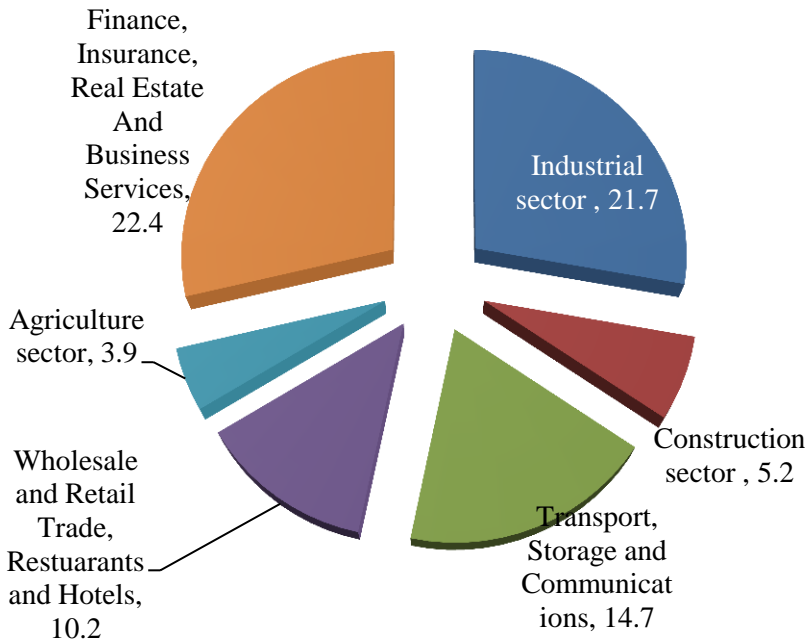
بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال النصف الأول من العام 2017 ما يقارب 13,292 مليون دينار.

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً على مدار الأعوام السابقة ليصل الى ما يقارب 2.8 الف دينار خلال العام 2016، محققاً تراجعاً بمقدار 139 دينار مقارنة مع العام 2013.

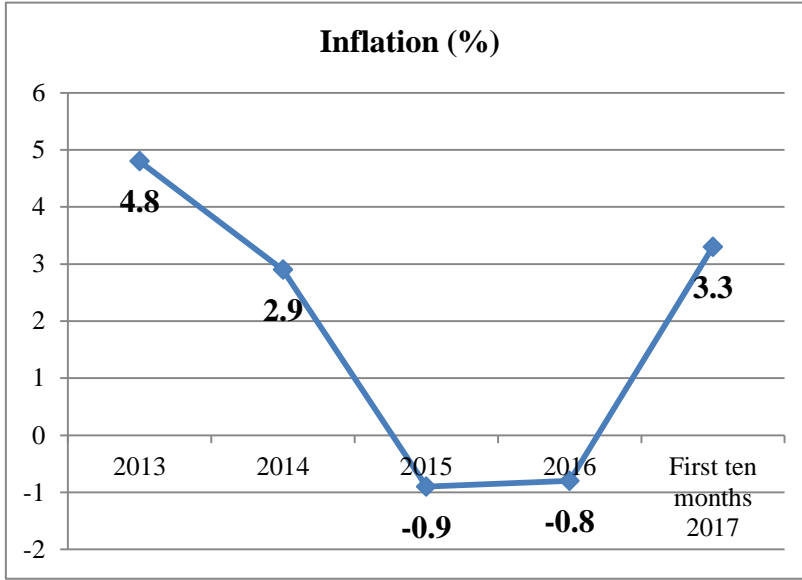


- مساهمة القطاعات الاقتصادية

احتل قطاع المالية والتأمين وخدمات الأعمال المرتبة الأولى كأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام 2017 حيث وصلت نسبة مساهمته إلى حوالي (22.4%)، وجاء في المرتبة الثانية القطاع الصناعي بمساهمته بحوالي (21.7%)، ومن ثم جاء قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمساهمته بما نسبته (14.7%) وجاءت مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية المختلفة كما في الشكل المجاور.



- معدل التضخم

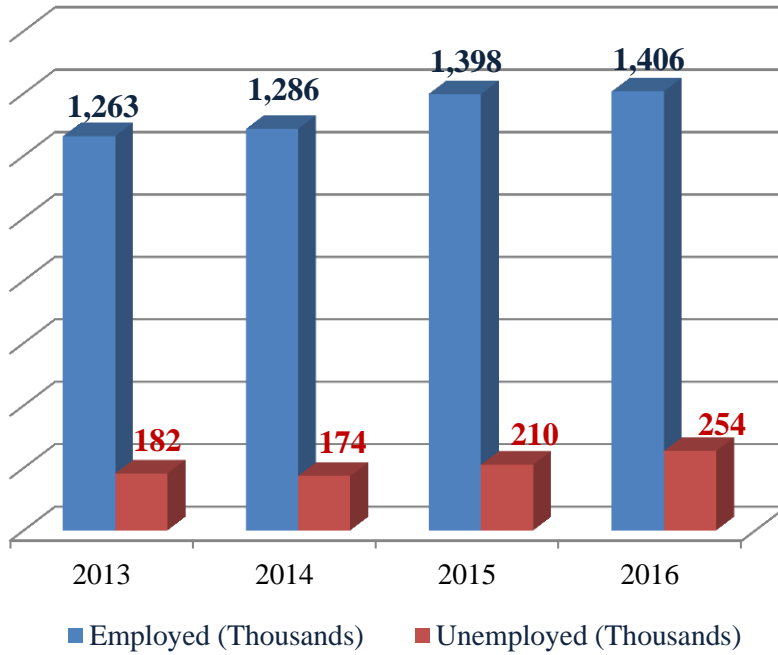


ارتفع معدل التضخم بما يقارب 3.3% خلال العشر أشهر الأولى لعام 2017 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2016، وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من المجموعات السلعية التالية؛ مجموعة "النقل" بما نسبته 13.3%، "الصحة" بنسبة 8.8%، "التبغ والسجائر" بنسبة 8.1%، "الايجازات" بنسبة 2.5%، "الثقافة والترفيه" بنسبة 8.7%. في حين جاءت أبرز المجموعات التي شهدت

انخفاضاً بأسعارها على النحو التالي؛ مجموعة "اللحوم والدواجن" بنسبة 6.2%، "الفواكة والمكسرات" بنسبة 3.3%، "الملابس" بنسبة 2.9%، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة 0.2%.

2. سوق العمل

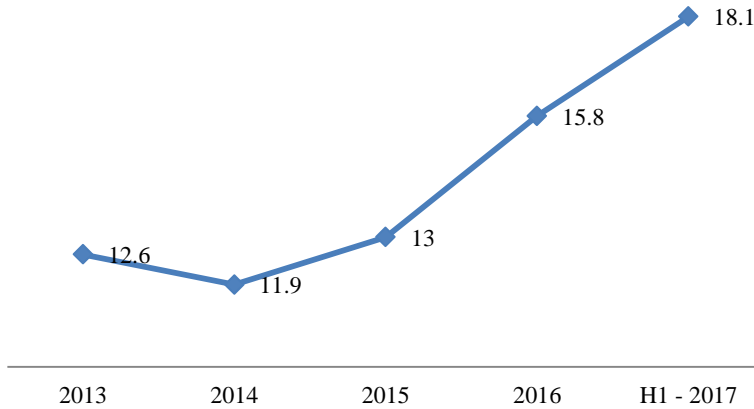
- القوى العاملة



بلغ اجمالي القوى العاملة خلال العام 2016 ما يقارب 1.66 مليون لتحقيق بذلك زيادة بمقدار 52 ألف أو ما نسبته 3.1% عن حجمها خلال العام 2015، وجاءت هذه الزيادة بشكل خاص جراء ارتفاع حجم المتعطلون بمقدار 44 ألف ليصل حجمهم الى حوالي 254 الف، في حين ارتفع حجم المشتغلون بمقدار 8 الاف فقط ليصل اجمالي المشتغلون حوالي 1.41 مليون.

- معدل البطالة

Unemployment Rate (%)



تعتبر نسبة المتعطّلون إلى إجمالي القوى العاملة عن **معدل البطالة** حيث بلغت حوالي 15.8% خلال العام 2016، ويعزى ذلك إلى زيادة أعداد العمالة الوافدة ومزاحمتها للعمالة المحلية جراء اللجوء والهجرات القسرية إلى المملكة، وأشارت بيانات التعداد السكاني (2015) أن معدل النمو السكاني السنوي لغير الأردنيين قد بلغ (18%)، إضافة إلى ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ومن الجدير بالذكر أن معدل البطالة قد ارتفع إلى ما نسبته 18.1% خلال النصف الأول من العام 2017، وذلك نتيجة تغيير منهجية الحساب استناداً إلى المنهجية الجديدة لمنظمة العمل الدولية التي من أهم بنودها تضيق مفهوم المشتغلين من خلال إستثناء العاملين بدون أجر من تعريفهم، بالإضافة إلى زيادة أسئلة الإستمارة وزيادة حجم العينة إلى 16 ألف أسرة بدلاً من 13 ألف أسرة اعتماداً على الإطار الجديد الذي وفره التعداد السكاني لعام 2015، وعلى صعيد الذكور فقد بلغ معدل البطالة لديهم ما يقارب 13.9% مقابل 33.0% للإناث.

3. القطاع النقدي (التسعة أشهر الأولى 2017)



إجمالي التسهيلات الائتمانية
24.4 مليار دينار



إجمالي الودائع
32.8 مليار دينار



الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية
7.8 مليار دولار



عرض النقد M2
32.6 مليار دينار

4. المالية العامة

- الإيرادات العامة

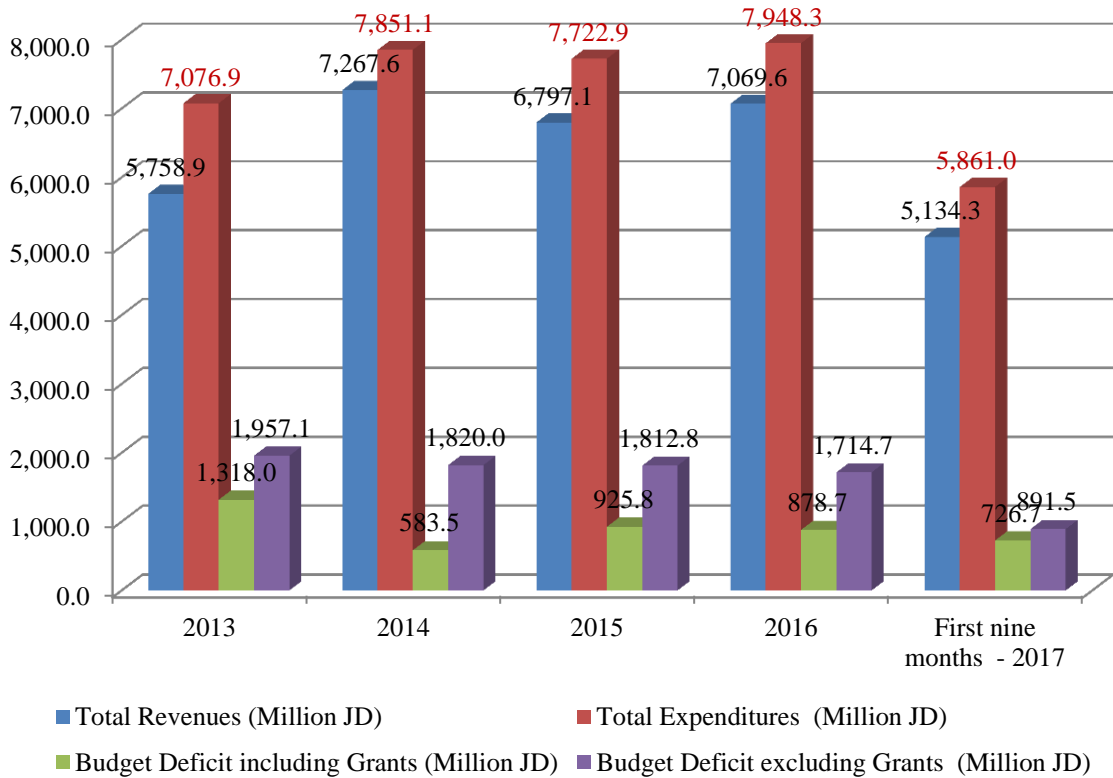
بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال التسعة اشهر الاولى من العام 2017 ما يقارب 5,134 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بما نسبته 0.2% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2016، حيث شكلت الإيرادات المحلية منها ما نسبته 96.7% أو ما مقداره 4,969.5 مليون دينار، في حين شكلت المنح الخارجية ما نسبته 3.3% أو ما مقدار 164.8 مليون دينار.

- النفقات العامة

بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال التسعة اشهر الاولى من العام 2017 حوالي 5861 مليون دينار مسجلاً بذلك ارتفاعاً بما نسبته 3.9% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2016، حيث شكلت النفقات الجارية منها ما نسبته 88.9% أو ما مقداره 5,213.8 مليون دينار، في حين شكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 11.1% أو ما مقدار 647.2 مليون دينار.

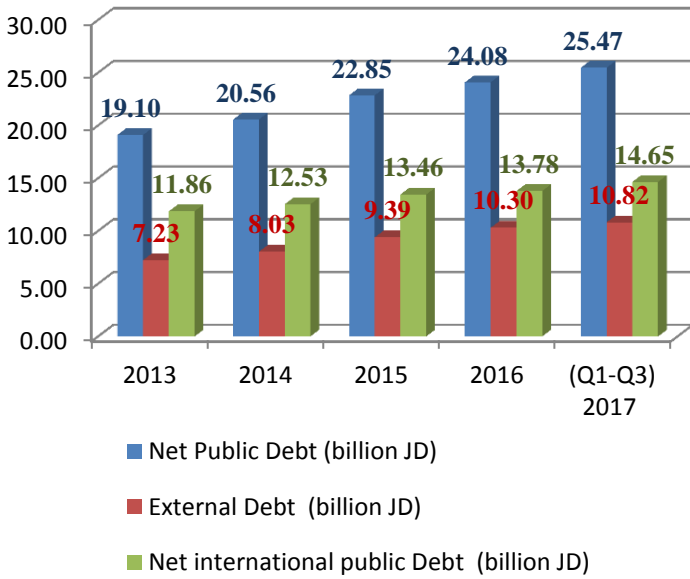
- العجز المالي

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي خلال التسعة اشهر الاولى من العام 2017 قبل المنح ما يقارب 891.4 مليون دينار، في حين بلغ العجز بعد المنح حوالي 726.6 مليون دينار.



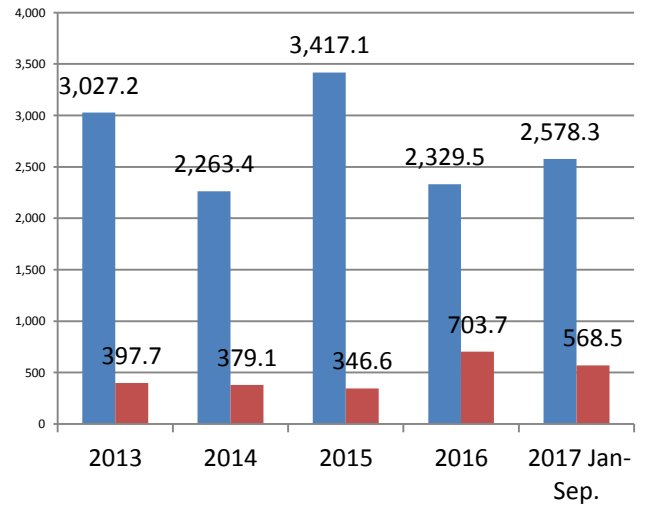
- الدين العام

ارتفع صافي الدين العام مع نهاية التسعة اشهر الاولى من العام 2017 بمقدار 1,390 مليون دينار مقارنة مع العام 2016 ليصل الى ما يقارب 25,470 مليون دينار، وبالتالي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.1 نقطة مئوية لتصل الى ما نسبته 89.8%. وبلغ حجم صافي الدين الداخلي ما يقارب 14,650 مليون دينار أو ما نسبته 51.7 من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ حجم صافي الدين الخارجي ما يقارب 10,820 مليون دينار أو ما نسبته 38.1 من الناتج المحلي الإجمالي.

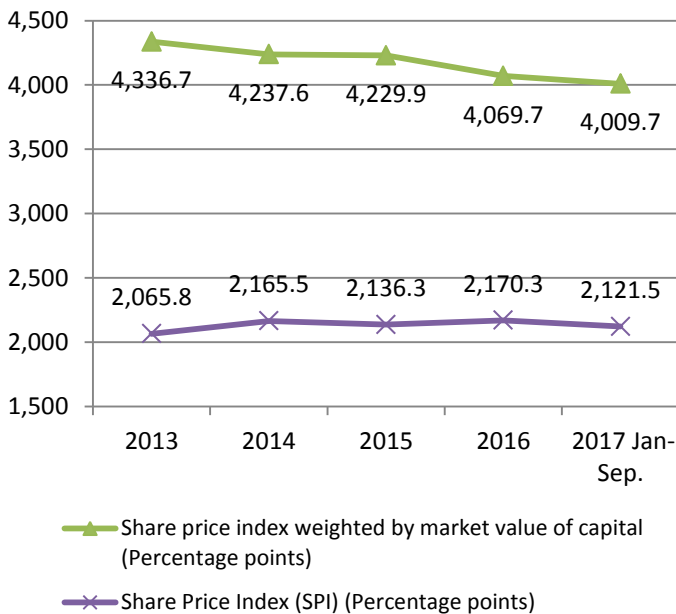


5. سوق عمان المالي

حجم التداول في بورصة عمان



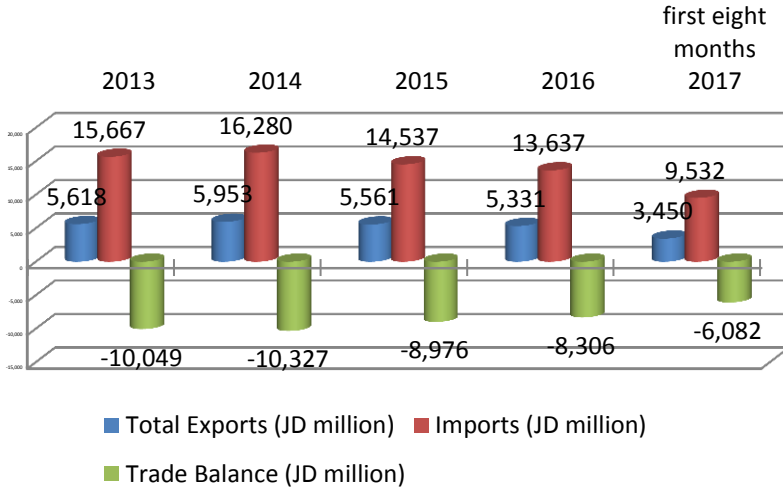
الرقم القياسي لأسعار الأسهم



6. القطاع الخارجي

- الصادرات

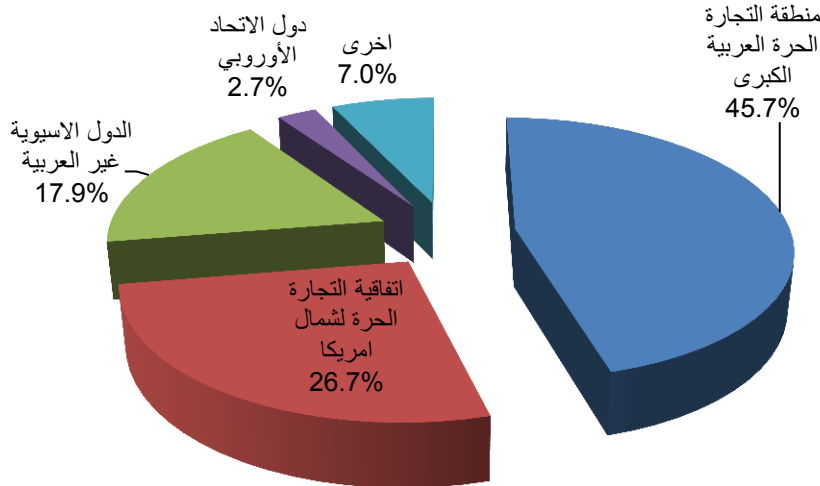
انخفضت قيمة الصادرات الكلية بما نسبته 2.6% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2017 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2016، ليصل حجم الصادرات الكلية الى ما يقارب 3,449.7 مليون دينار، وجاء هذا الإنخفاض نتيجة انخفاض قيمة كل من المعاد التصديره بما نسبته 11.8% ليصل الى ما يقارب 539.7، والصادرات الوطنية بما نسبته 0.7% ليصل الى ما يقارب 2910 مليون دينار.



- المستوردات والعجز التجاري

شهد حجم المستوردات ارتفاعاً بما نسبته 5.4% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2017 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2016 ليصل حجم المستوردات الى ما يقارب 9,531.9 مليون دينار، لتؤدي هذه التطورات الى زيادة حجم العجز التجاري بما نسبته 10.5% وليصل الى حوالي 6,082.2 مليون دينار.

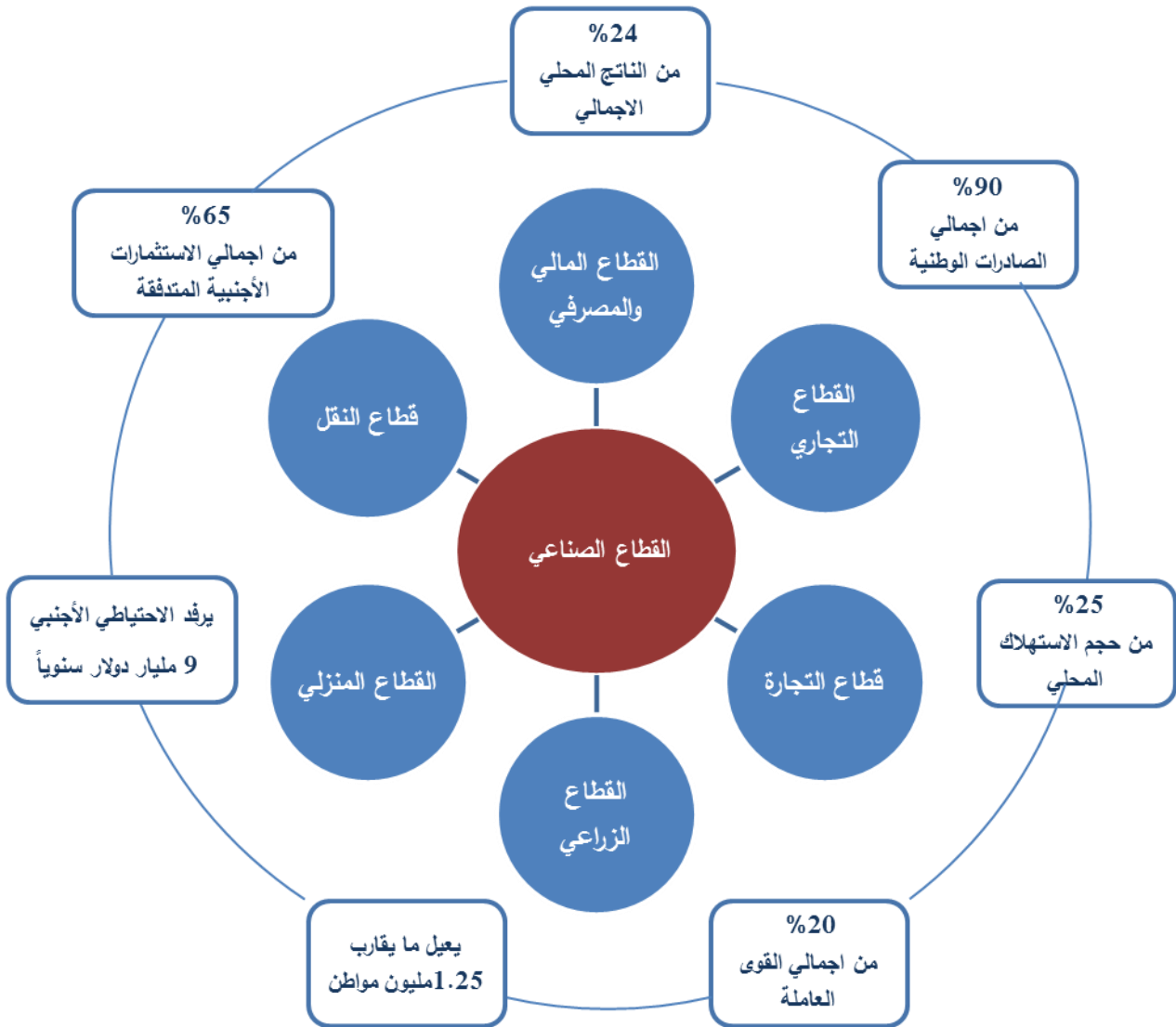
- توزيع الصادرات الوطنية حسب التكتلات الاقتصادية



تراجعت قيمة الصادرات الى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما نسبته 8.7% ليصل حجمها الى ما يقارب 1,330 مليون دينار، في حين ارتفعت الصادرات الى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا بما يقارب 5.1%، ليصل حجمها الى ما يقارب 777 مليون دينار.

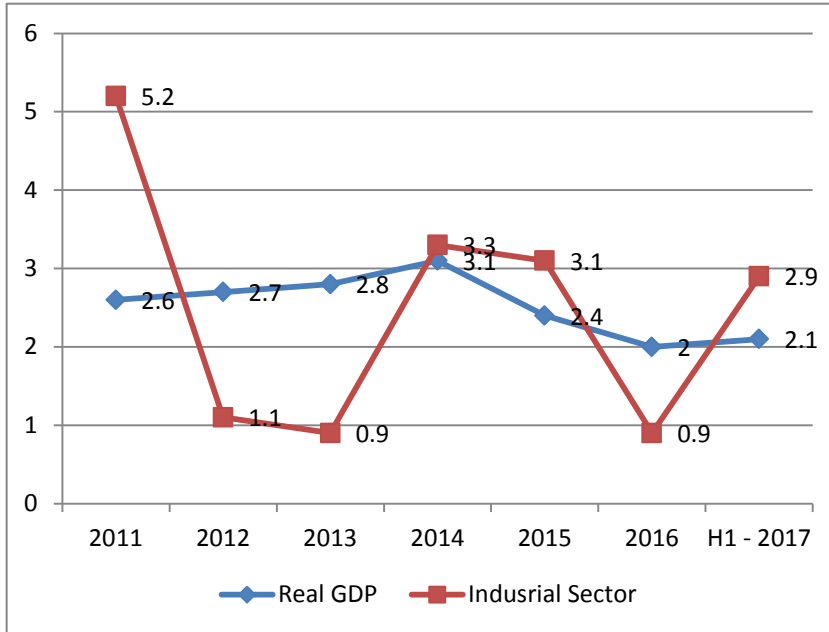
المؤشرات الاقتصادية الصناعية

1. العلاقات التشابكية والأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الصناعي



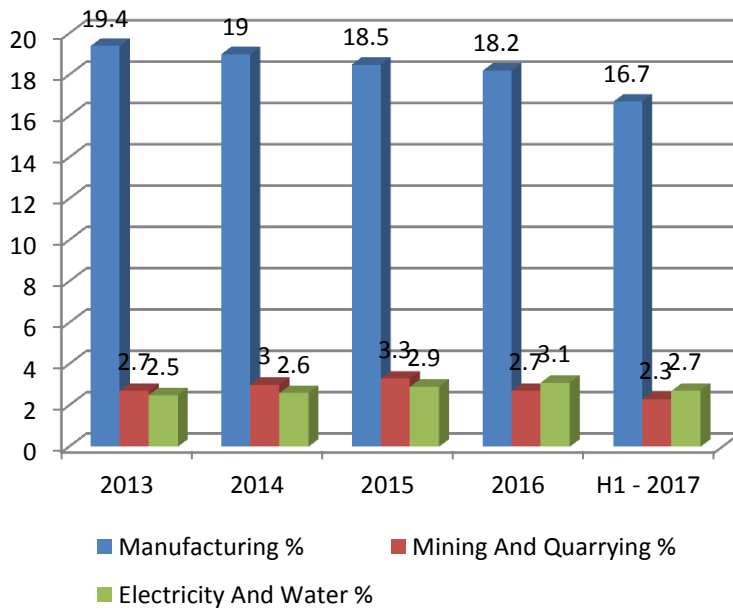
2. الإنتاج الصناعي

- نمو القطاع الصناعي



حقق القطاع الصناعي نمواً حقيقياً بما نسبته (2.9%) خلال النصف الأول من العام 2017، محققاً بذلك ارتفاعاً بحوالي (1.4) نقطة مئوية مقارنة مع النمو المتحقق خلال نفس الفترة من العام 2016، ليحقق القطاع الصناعي بذلك مساهمة وصلت الى (0.56) نقطة مئوية من إجمالي النمو الإقتصادي الحقيقي في المملكة والبالغ حوالي 2.1% خلال النصف الأول من العام الحالي، وبالتالي يعتبر القطاع الصناعي أكبر القطاعات الإقتصادية مساهمة في هذا النمو.

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي



يسهم القطاع الصناعي بحوالي ربع الاقتصاد الوطني بشكل مباشر حيث وصلت مساهمته خلال العام 2016 الى حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت من خلال مساهمة كل من قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 18.2%، وقطاع الصناعات التعدينية بحوالي 2.7%، وقطاع الكهرباء والمياه بحوالي 3.1%.

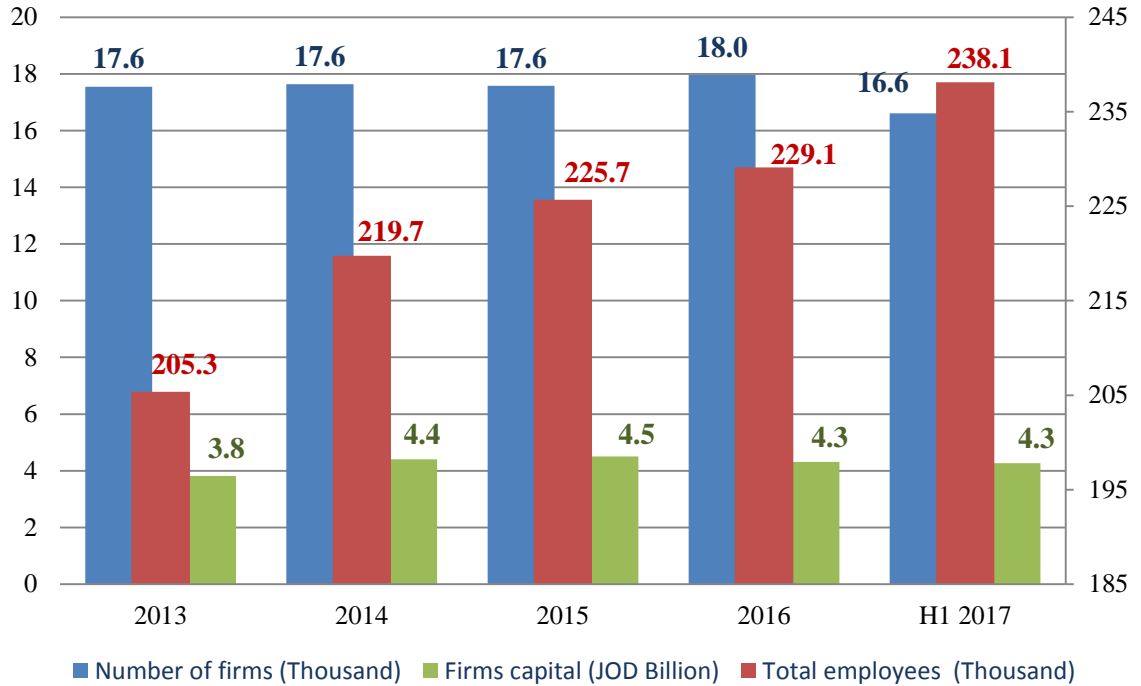
3. العمالة والمنشآت في القطاع الصناعي

بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي خلال النصف الأول من العام 2017 حوالي (16.6) الف منشأة، حيث انقسمت هذه المنشآت وفقاً للتصنيف الوارد ضمن قانون غرف الصناعة رقم 10 لسنة 2005، إلى (2.2) الف منشأة صناعية، أي ما يقارب (13.3%) من المنشآت في القطاع، وإلى حوالي (15.4) منشأة حرفية.

أما على صعيد العمالة لدى هذه المنشآت فقد بلغ حجم العمالة خلال النصف الأول من العام 2017 حوالي (238.1) الف عامل وعاملة، أي ما يناهز خمس القوى العاملة في الأردن، يعمل منها (196.5) الف عامل في المنشآت المصنفة صناعية، وما يقارب (41.6) عامل في المنشآت المصنفة كحرفية.

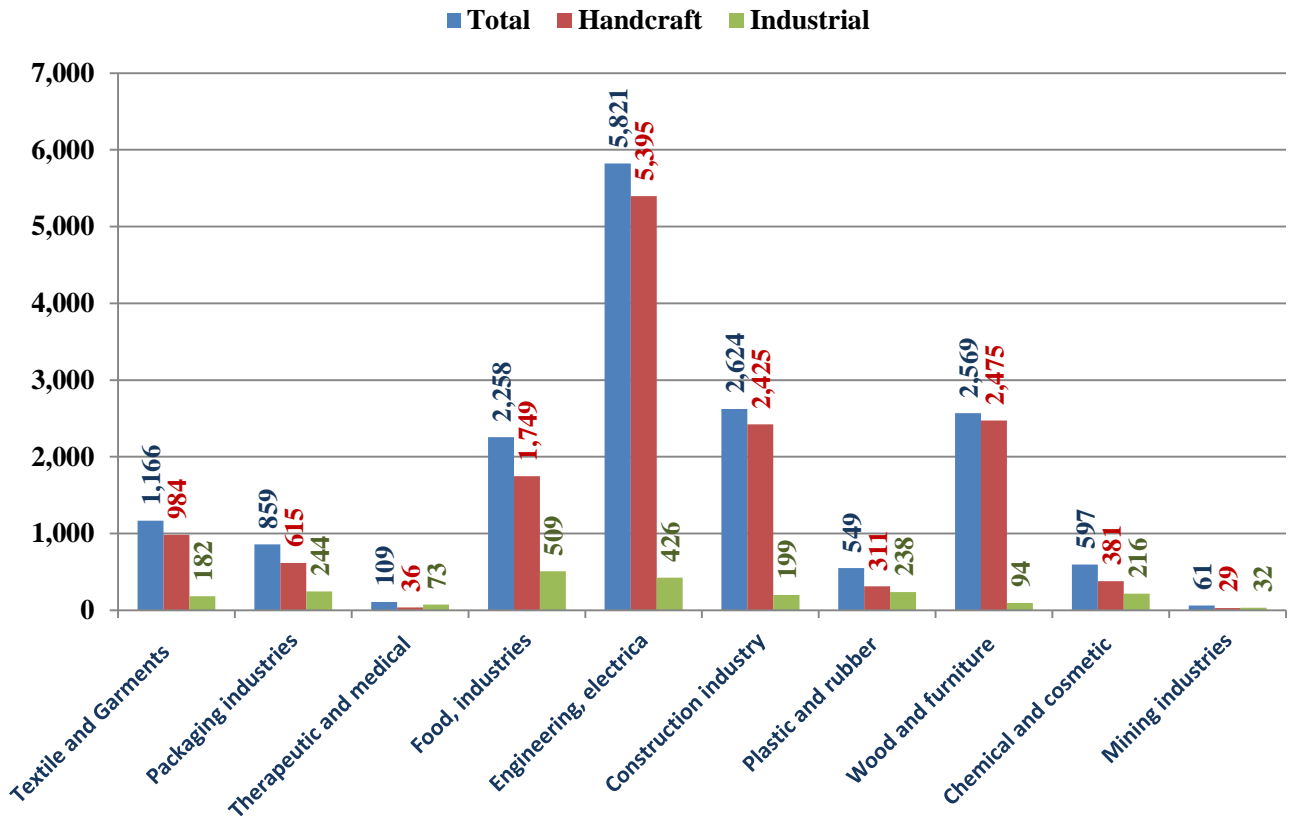
ويبلغ متوسط عدد العمال في المنشأة الصناعية الواحدة حوالي 13 عامل مقارنة مع 2.3 عامل في باقي القطاعات الأخرى، ما يجعله من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استحداث وخلق فرص العمل، فخلال العام 2015 تمكن القطاع الصناعي من استحداث ما يقارب 10 الاف فرصة عمل لوحده.

كما بلغ راس مال المنشآت العاملة في القطاع الصناعي خلال النصف الأول من العام 2017 حوالي 4.3 مليار دينار موزعه بواقع 4.1 مليار دينار راسمال المؤسسات المصنفة كمنشآت صناعية، وحوالي 190 مليون دينار راسمال المؤسسات المصنفة كمنشآت حرفية.



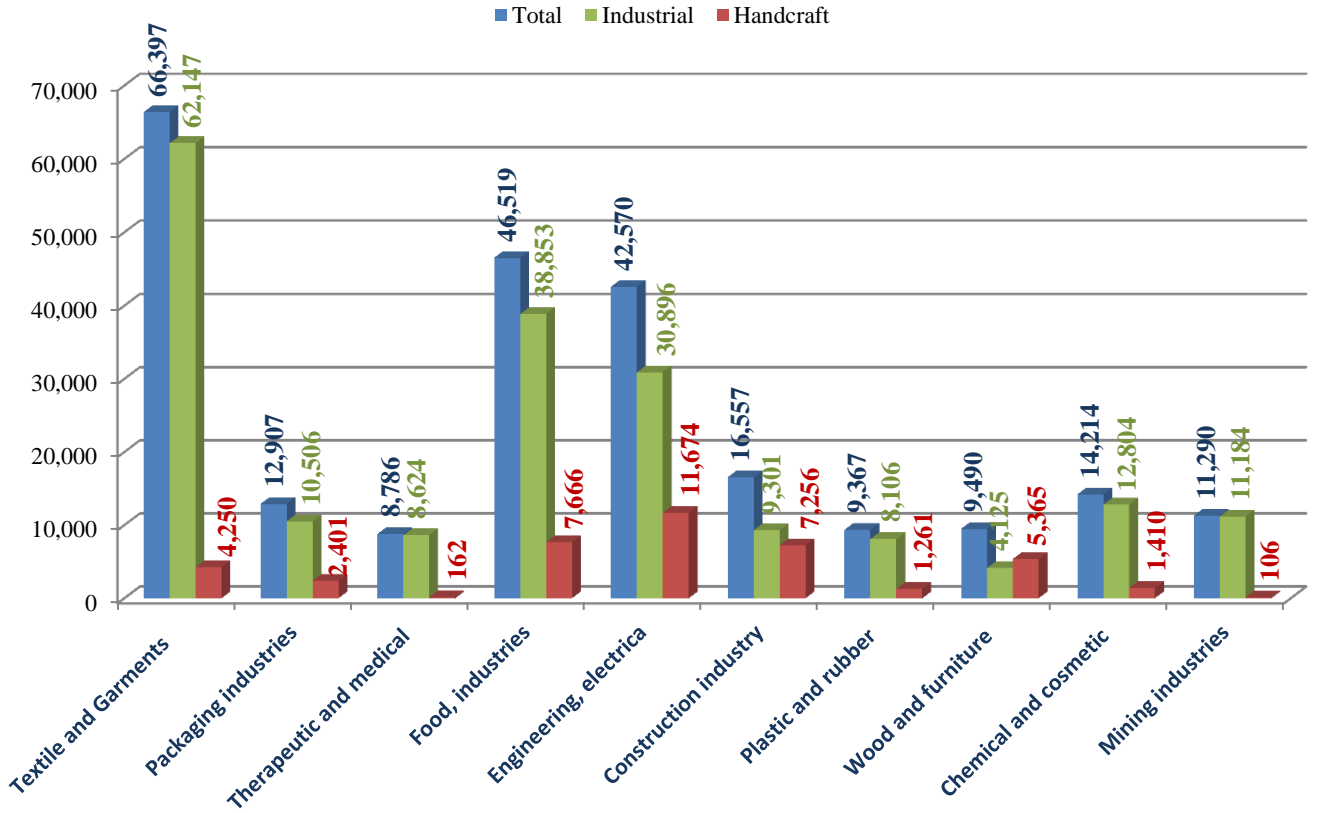
- عدد المنشآت حسب القطاعات الصناعية الفرعية خلال النصف الأول لعام 2017

يحتل قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت والبالغ عددها حوالي 5.8 الف منشأة لتشكل ما نسبته 35% من اجمالي عدد المنشآت المسجلة في الغرف الصناعية الثلاث. يليه قطاع الصناعات الانشائية ويعدد منشآت بلغ حوالي 2.6 الف منشأة او مانسبته 15.8% من اجمالي عدد المنشآت المسجلة. يليه قطاع الصناعات الخشبية والأثاث بعدد منشآت بلغ 2.56 الف منشأة او ما نسبته 15.4% من اجمالي عدد المنشآت المسجلة، ثم قطاع الصناعات الترمينية والغذائية بأجمالي عدد منشآت بلغ حوالي 2.26 الف منشأة او ما نسبته 13.61% من اجمالي عدد المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة في الغرف الصناعية الثلاث والبالغ عددها 16.6 الف منشأة مع نهاية النصف الأول من العام 2017.



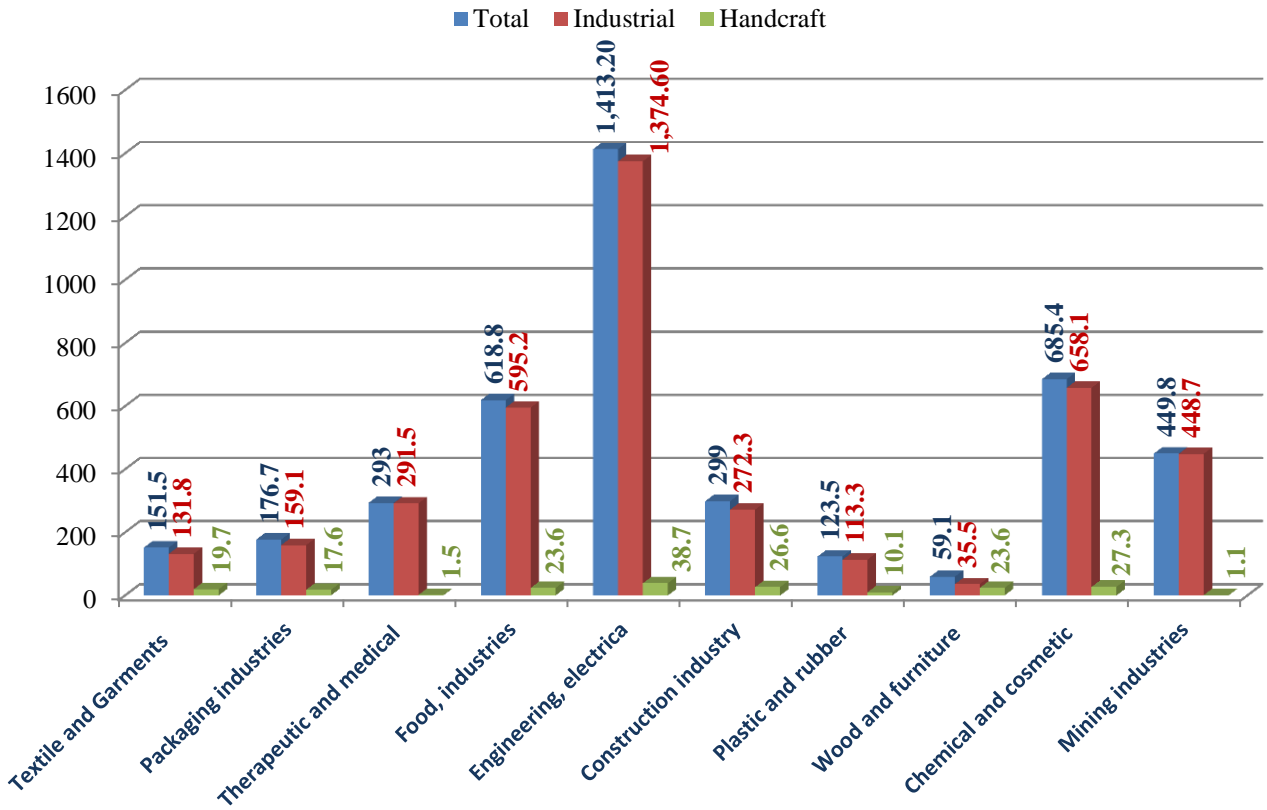
- عدد العاملين حسب القطاعات الصناعية الفرعية خلال النصف الأول لعام 2017

يتركز ما نسبته 27.9% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي ضمن قطاع الصناعات الجلدية والمحيطات والذي يعمل به حوالي 66.4 الف عامل. يليه قطاع الصناعات الترمينية والغذائية والذي يعمل به حوالي 46.5 الف عامل ليستحوذ بذلك على ما نسبته 19.5% من إجمالي عدد الايدي العاملة في القطاع الصناعي. ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد العمال المستخدمين قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات والذي يعمل به حوالي 42.6 الف عامل، ليستحوذ هذا القطاع على ما نسبته 17.9% من إجمالي عدد الايدي العاملة في المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة في الغرف الصناعية الثلاث مع نهاية النصف الأول من العام 2017.



- رأس المال المسجل حسب القطاعات الصناعية الفرعية خلال النصف الأول لعام 2017

يشكل رأس المال المسجل لقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات والبالغ حوالي 1.4 مليار دينار ما نسبته 33.1% من اجمالي راسمال المنشآت المسجلة في الغرف الصناعية الثلاث. يليه قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل وراسمال مسجل بلغ حوالي 685.4 مليون دينار او مانسبته 16.1% من اجمالي رأس المال المسجل في الغرف الصناعية، ثم قطاع الصناعات الترمينية والغذائية بأجمالي راسمال بلغ حوالي 618.8 مليون دينار او ما نسبته 14.5% من اجمالي راسمال المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة في الغرف الصناعية الثلاث والبالغ حوالي 4.3 مليار دينار مع نهاية النصف الأول من العام 2017.

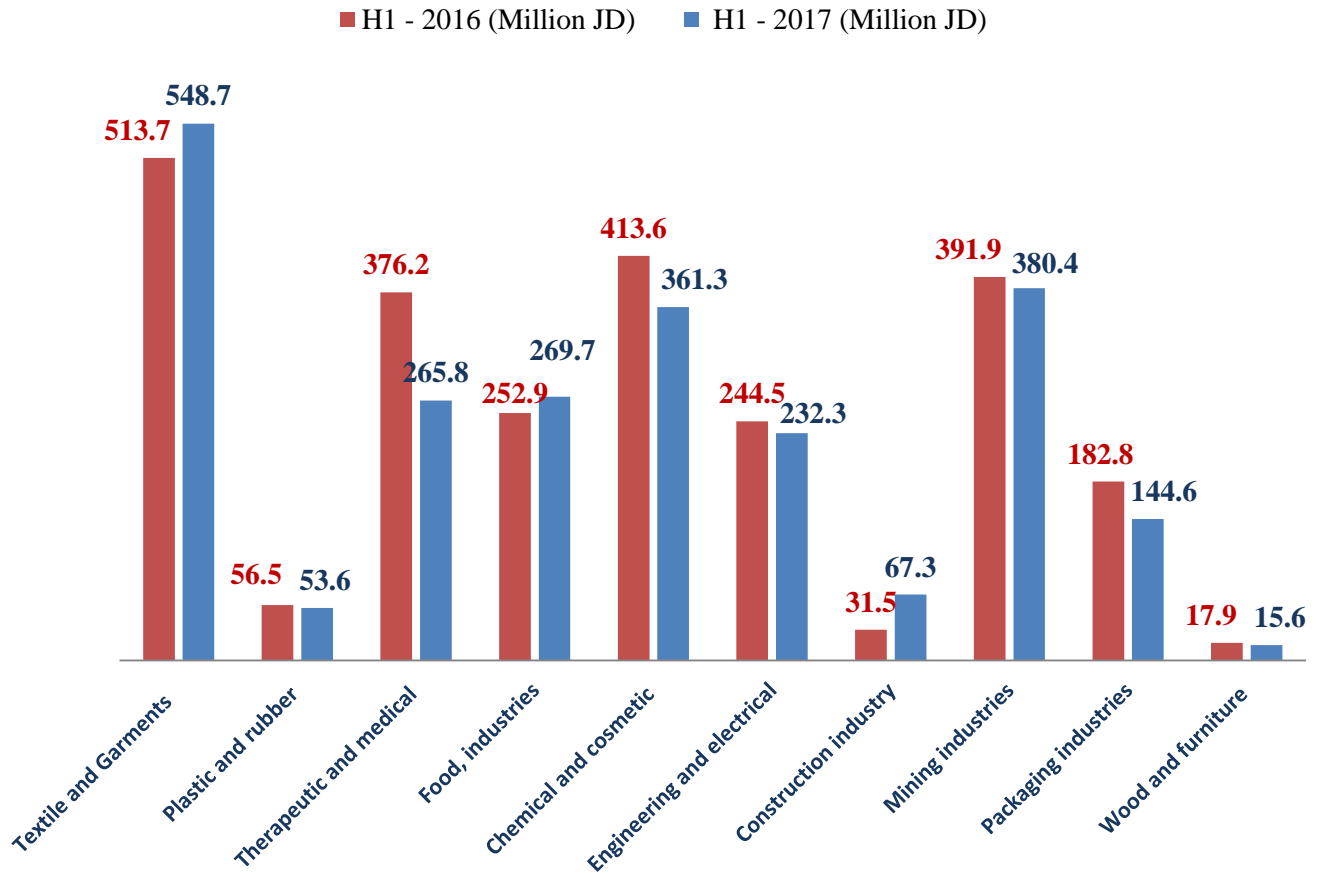


4. الصادرات الصناعية

حققت الصادرات الصناعية خلال النصف الأول من العام 2017 تراجعاً بما نسبته 5.7% وذلك من واقع شهادات المنشأ الصادرة عن الغرف الصناعية المحلية الثلاث (عمان، الزرقاء، اربد) ليصل حجم الصادرات الصناعية ما يقارب 2.34 مليار دينار مقارنة بحوالي 2.48 مليار خلال النصف الأول من العام 2016.

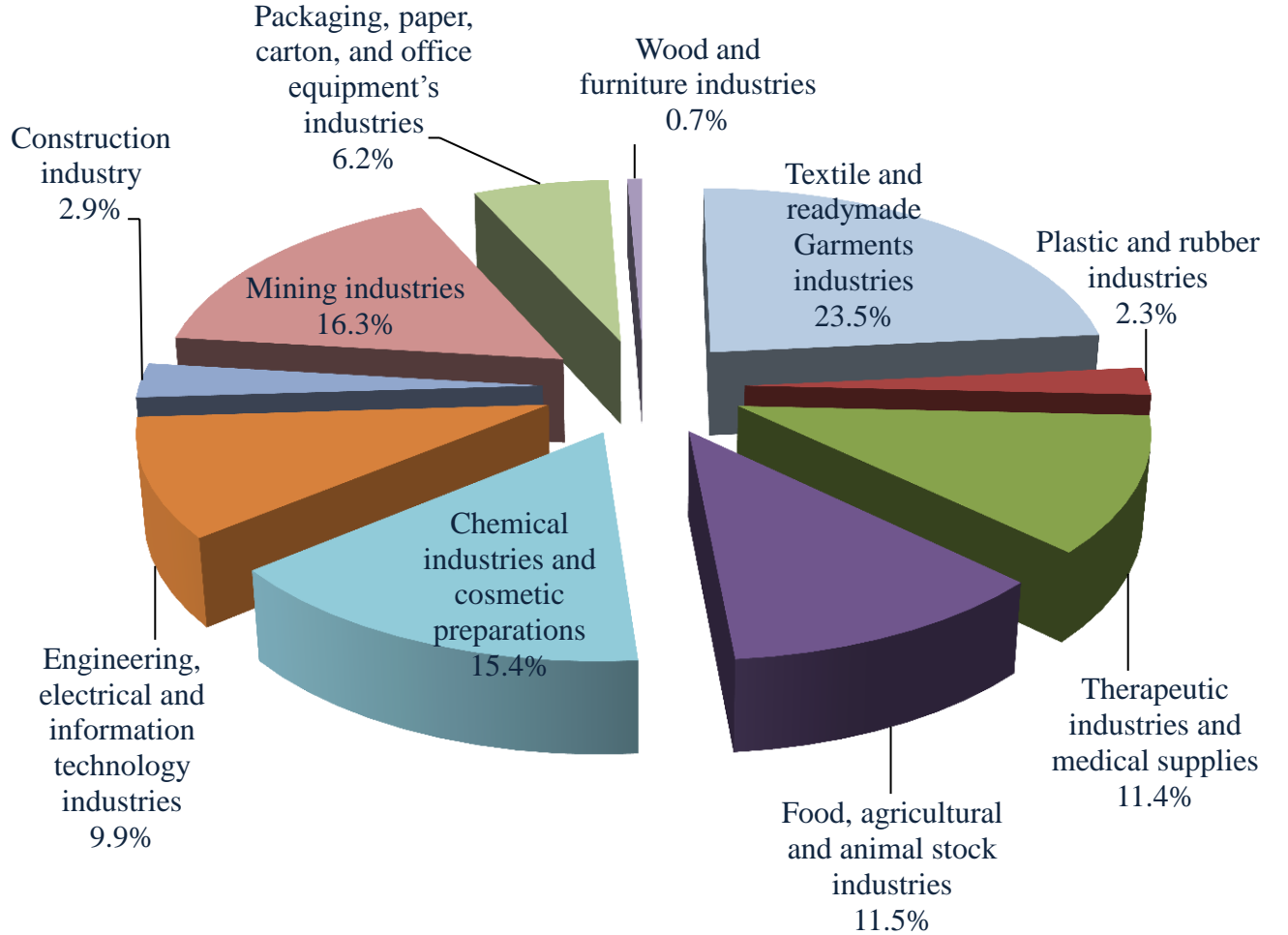
وجاء هذا التراجع مصحوباً بتراجع صادرات سبعة من أصل عشرة قطاعات صناعية فرعية، في حين ارتفعت صادرات الثلاثة قطاعات المتبقية المتمثلة بقطاع الصناعات الجلدية والمحيطات وقطاع الصناعات الانشائية وقطاع الصناعات الترمينية والغذائية.

استحوذت صادرات منتسبي غرفة صناعة عمان على ما نسبته 78.2% من اجمالي الصادرات الصناعية، تلتها صادرات منتسبي غرفة صناعة الزرقاء باستحواذها على ما نسبته 12.3% من اجمالي الصادرات الصناعية، ومن ثم صادرات منتسبي غرفة صناعة اربد باستحواذها على 9.5% من اجمالي الصادرات الصناعية خلال النصف الأول من العام 2017.



- نسبة الصادرات القطاعية من مجموع الصادرات الصناعية خلال النصف الاول لعام 2017 (%)

احتل قطاع الصناعات الجلدية والمحيطات المرتبة الأولى من حيث حجم صادراته حسب شهادات المنشأ الصادرة عن الغرف الصناعية خلال النصف الاول لعام 2017، باستحوذه على ما يقارب 23.5% من إجمالي الصادرات الصناعية للمملكة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع التعدين باستحوذه على ما يقارب 16.3% من إجمالي الصادرات الصناعية للمملكة، وحل قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل في المرتبة الثالثة باستحوذه على ما يقارب 15.4% من إجمالي الصادرات الصناعية للمملكة، وجاء قطاع الصناعات التموينية والغذائية في المرتبة الرابعة باستحوذه على ما يقارب 11.5% من إجمالي الصادرات الصناعية للمملكة، وجاء أداء باقي القطاعات كما في الشكل التالي.





غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

Tel: 06-4642649

Fax: 06-4642649

P.O.Box 811986 Amman 11181 Jordan

Website: www.jci.org.jo

E-mail: jci@jci.org.jo

Facebook: chamber JCI

Free line: 080022778